الأمم المتحدة
E/RES/2024/2
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: General
12 July 2024

دورة عام 2024

البند 18 (ج) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: الإحصاءات

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 5 حزيران/يونيه 2024

[*بناء على توصية اللجنة الإحصائية (E/2024/24)*]

2/2024 - لجنة إحصائية شاملة للجميع وممثلة لهم لكيلا يترك أحد خلف الركب

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره 1566 (د-50) المؤرخ 3 أيار/مايو 1971 الذي أقر فيه المجلس بأهمية مهمة التنسيق التي تؤديها اللجنة الإحصائية وبضرورة إنجاز نظام متكامل لجمع الإحصاءات الدولية وتجهيزها ونشرها، وسلم باهتمام اللجنة الإحصائية والمكتب الإحصائي[1] بالمسائل المتصلة باستخدام الحواسيب في منظومة الأمم المتحدة، وطلب إلى الأمين العام أن يضطلع، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة، بعمل متضافر لمساعدة البلدان النامية على تعزيز نظمها الإحصائية،

وإذ يشير أيضا إلى قراره 6/2006 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2006 الذي شجع فيه على تعزيز القدرة الإحصائية للوكالات الدولية المختصة والاعتراف بتعاون منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة واللجانُ الإقليمية والوكالات الدولية، من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، لا سيما قدرات البلدان النامية،

وإذ يشير كذلك إلى قراره 5/2020 الصادر في 18 حزيران/يونيه 2020 الذي أقر فيه بضرورة تعزيز تنسيق البرامج الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة، وإلى الطلب الموجه إلى لجنة كبار الخبراء

(1) أعيدت تسميته لاحقاً ليصبح شعبة الإحصاءات.

190724 170724 24-12879 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإحصـــائيين في منظومة الأمم المتحدة أن تعزز على نحو أكثر فعالية تنســيق البرامج الإحصـــائية داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال الاسترشاد بعمل اللجنة الإحصائية ودعما له،

وإذ يؤكد من جديد، كما ورد في قراره 3/2022 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2022، أن اللجنة الإحصائية هي الهيئة الرئيسية لتنسيق البرامج الإحصائية العالمية بوجه عام ونظام الأمم المتحدة الإحصائي والمتعلق بالبيانات،

وإذ يقر بالحاجة إلى أن يقوم نظام الأمم المتحدة الإحصـائي والمتعلق بالبيانات، بغية التأكيد على أن العمل المضـطلع به في مجال الإحصـاءات والبيانات قابل للتكيف مع المنظومة الإحصـائية والبياناتية المتغيرة، بموافاة اللجنة الإحصـائية بتقرير عن الأعمال المتعلقة بالإحصـاءات والبيانات في جميع المجالات وذلك لتمكين اللجنة من أداء وظيفتها بوصـفها الهيئة الرئيسـية المسـؤولة على الصـعيد العالمي عن إدارة المعلومات الإحصائية وإدارة الإحصاءات والبيانات،

وإذ يشـدد على الحاجة إلى الابتكارات التكنولوجية من أجل تحديث المكاتب الإحصـــائية والنظم الإحصـائية ونظم البيانات الوطنية على نحو منهجي وتعزيز الممارسـات الرامية إلى توليد معلومات تتماشـى مع المبادئ التي تكفل، في جملة أمور، الاتساق والقابلية للمقارنة وخصوصية البيانات وسريتها، وعلى أهمية بناء الشراكات،

وإذ يلاحظ أنّ المتوقع من اللجنة الإحصائية أن تقوم بدور المنتدى الرئيسي لعقد المناقشات وتبادل المعارف وتقاسم أفضـل الممارسـات المتعلقة بالإحصـاءات والبيانات في جميع المجالات، وأن تضـع وتتعهد معايير وقواعد وأدوات ومنهجيات إحصـائية دولية، وأن تدعم وتعزز تطوير نظم إحصـائية وطنية مسـتدامة، وأن تطور وتبني قدرات النظم الوطنية، وأن تدعم الأوســاط المهنية للإحصـــاءات الرســمية، وأن تضـــمن استمرار الابتكارات للتكيف مع النظام الإحصائي والبياناتي المتغير،

وإذ يحيط علما باتساع نطاق النظم الإحصائية الوطنية، التي كثيرا ما يُطلب من كبار الإحصائيين فيها أن يضطلعوا بدور المشرف على البيانات في منظومات البيانات عموما،

وإذ يشـــير إلى قرار الجمعيـة العـامـة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/ســـبتمبر 2015 والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030" الذي اتُفق فيه على تكثيف الجهود من أجل تعزيز القدرات الإحصـائية للمكاتب الإحصـائية الوطنية ونظم البيانات في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير السـاحلية والدول الجزرية الصـغيرة النامية والبلدان المتوسـطة الدخل، بغية ضـمان إمكانية الوصـول إلى بيانات رفيعة الجودة وحسـنة التوقيت وموثوقة ومصـنفة، والذي التُزم فيه بوضع مقاييس أوسع للتقدم المحرز تكمّل الناتج المحلي الإجمالي،

وإذ يلاحظ أن الجمعية العامة خلصـت في قرارها 1/70 إلى أن تجري متابعة واسـتعراض أهداف التنمية المسـتدامة وغاياتها باسـتخدام مجموعة من المؤشـرات العالمية يضـعها فريق الخبراء المشـترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يحيط علما بقرار الجمعية العامة 313/71 المؤرخ 6 تموز/يوليه 2017 الذي اعتمدت فيه الجمعيةُ إطارا عالميا للمؤشـرات، وضـعته اللجنة الإحصـائية، بغية رصـد التقدم المحرز وتوجيه السـياسـات

وضمان مساءلة جميع الجهات صاحبة المصلحة، ليكون الآلية المعتمدة لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 261/68 المؤرخ 29 كانون الثاني/يناير 2014 الذي أقرت فيه الجمعيةُ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وأكدت أن فعالية القيم والمبادئ الأساسية التي تحكم العمل الإحصائي تتوقف على مدى تجسيدها في الأطر القانونية والمؤسسية واحترامها على جميع المستويات السياسية ومن جانب كافة الجهات صاحبة المصلحة في النظم الإحصائية الوطنية،

وإذ يقر بأن توسيع عضوية اللجنة الإحصائية سيؤدي إلى تمثيل وشمول للجميع على نطاق أوسع،

1 - ***يقر*** بقيمة الإحصاءات الرسمية التي تشكل دعامة لصنع القرار بناء على الحقائق؛

2 - ***يسلّم*** بازدياد توافر البيانات وبإمكانية استخدامها لقياس التقدم المحرز وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(2)]؛

3 - ***يسلّم أيضا*** بأن البيانات والإحصاءات الرفيعة الجودة والحسنة التوقيت والموثوقة يمكنها، مقترنة بالمصادر الأخرى للبيانات وبالأساليب المبتكرة، مثل التكنولوجيات الجديدة والناشئة، أن تخلق قيمة مضافة وفوائد تعود على المجتمع؛

4 - ***يؤكد*** أن اللجنة الإحصائية هي هيئة يجتمع في إطارها رؤساء النظم الوطنية للبيانات والإحصاءات من أجل مناقشة الجوانب التقنية المتعلقة بنظم البيانات والإحصاءات التي يشرفون عليها والاتفاق على تلك الجوانب؛

5 - ***يرحب*** بالدور الأساسي الذي تؤديه اللجنة الإحصائية في تنسيق وضع المعايير الدولية والأساليب والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالبيانات والإحصاءات والتي تحظى بقبول واسع النطاق، بما في ذلك من جانب الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة والأمانة العامة، بما يشمل اللجان الإقليمية، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز والمنظمات الدولية؛

6 - ***يؤكد*** أن اللجنة الإحصائية ينبغي أن تسعى إلى تعزيز المشاركة النشطة لجميع الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، في المناقشات المجراة بشأن المسائل المتصلة بالبيانات والإحصاءات؛

7 - ***يقر*** بالحاجة إلى توسيع عضوية اللجنة الإحصائية لتحسين شمولها للجميع؛

8 - ***يقرر*** زيادة عدد أعضاء اللجنة الإحصائية من 24 عضوا إلى 54 عضوا، ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس التوزيع الجغرافي العادل؛

9 - ***يقرر أيضا*** أن يجري توسيع العضوية تدريجيا بحيث يتم في ثلاث خطوات تبدأ مع استهلال الدورة السابعة والخمسين للجنة الإحصائية في عام 2026 وتنتهي في الدورة التاسعة والخمسين المتوخى عقدها في عام 2028؛

10 - ***يقرر كذلك*** أن يُتبع في توسيع عضوية اللجنة الإحصائية النمطُ التالي للعضوية:

(2) قرار الجمعية العامة 1/70.

(أ) 8 أعضاء من الدول الأفريقية، و 6 أعضاء من دول آسيا والمحيط الهادئ، و 6 أعضاء من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 5 أعضاء من دول أوروبا الشرقية، و 9 أعضاء من دول أوروبا الغربية ودول أخرى في الدورة السابعة والخمسين المتوخى عقدها في عام 2026؛

(ب) 11 عضوا من الدول الأفريقية، و 9 أعضاء من دول آسيا والمحيط الهادئ، و 8 أعضاء من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 5 أعضاء من دول أوروبا الشرقية، و 11 عضوا من دول أوروبا الغربية ودول أخرى في الدورة الثامنة والخمسين المتوخى عقدها في عام 2027؛

(ج) 14 عضوا من الدول الأفريقية، و 11 عضوا من دول آسيا والمحيط الهادئ، و 10 أعضاء من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 6 أعضاء من دول أوروبا الشرقية، و 13 عضوا من دول أوروبا الغربية ودول أخرى في الدورة التاسعة والخمسين المتوخى عقدها في عام 2028؛

11 - ***يطلب*** أن يقوم مكتب اللجنة الإحصائية باستعراض وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف هذا القرار والإبلاغ بذلك التقدم في الدورة الثامنة والخمسين، بما في ذلك عن طريق تقديم توصيات في هذا الصدد، مع المحافظة على الطابع التقني للجنة؛

12 - ***يلاحظ*** أن المكتب سيظل يتألف من ممثل واحد لكل مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس يُختار من بين الدول الأعضاء في اللجنة الإحصائية؛

13 - ***يهيب*** بأعضاء اللجنة الإحصائية أن يؤدوا دورا نشطا بأن يتبادلوا المعارف مع الأوساط العالمية ويكونوا من داعمي البيانات والإحصاءات؛

14 - ***يرحب*** بالدور التنسيقي المحوري الذي ستؤديه اللجنة الإحصائية في إطار النظام العالمي للبيانات والإحصاءات من أجل تعزيز القابلية للمقارنة والمواءمة والتعاون بين الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة بهدف جعل البيانات والإحصاءات موثوقة وتيسير الوصول إليها بما يحقق الخير للمجتمع.

الجلسة العامة 20
5 حزيران/يونيه 2024